مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية
Anbar University Journal Of Islamic Sciences
P. ISSN: 2071-6028 E. ISSN: 2706-8722
Volume 16- Issue 2 - June 2025 | المجلد 16- العدد 2 -حزيران 2025م

مصطلح "حسن الرأي فيه" مرتبته، و أثره في الحكم على الرواة نماذج تطبيقية

1- ا.م.د. وضحة عبد الهادي المري

جامعة الكويت - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

1- الإيميل:
Wadhaalmari7@gmail.com

DOI: 10.34278/aujis.2025.187609

تاريخ استلام البحث: 2024/11/13م

تاريخ قبول البحث للنشر: 2025/1/27م

تاريخ نشر البحث: 2025/6/1م

الكلمات المفتاحية:
حسن، تعديل، الرأي، مراتب.

©Authors, 2025, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص

فكرة البحث يدرس البحث بيان مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" عند علماء الحديث، وأثر هذا المصطلح في تعديل الراوة وجرحهم، وتكمن أهمية البحث في أنَّ هذا المصطلح ورد في كلام كثير من النقاد المتقدمين ومن جاء بعدهم من علماء الحديث، وتكمن إشكالية البحث في أثر هذا المصطلح في الترجيح عند الحكم على الراوي المختلف فيه، و أثره في قبول روايته أو ردها، و يهدف البحث إلى بيان درجة هذا المصطلح مع بيان ما يساويه من مصطلحات التعديل المشهورة و هل يعتمد على هذا المصطلح في تعديل الرواة أو لا يعتمد عليه؟ وقد سلكت في هذا البحث المنهج التطبيقي التحليلي إذ اشتمل البحث على ثلاثين راوياً أطلق النقاد عليهم في تراجمهم مصطلح "حسن الرأي فيه" ، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن مصطلح "حسن الرأي فيه" لا يعدّ مرتبة عليا في التوثيق وليس له مرتبة ثابتة في التعديل، وإنما يدخل في مراتب التعديل الأربعة المشهورة التي ذكرها العلماء، و يرى الباحث أنّ النقاد لا يعدلون عن اللفظ الصريح في التعديل كقولهم: "وثقه فلان" إلى اللفظ المحتمل لأكثر من معنى كقولهم: "حسن الرأي فيه" إلا للإشارة إلى أنّ التعديل ورد لسبب من الأسباب ، أو للإشارة إلى عدم الاعتماد على التعديل المخالف لجرح النقاد.

The Term "Good Opinion of a person" its Rank and its Impact on Judging Narrators Practical applications

[1] **Assist. Prof. Dr. Wadha Abdul-Hadi Abdul-Rahman Al-Marri**

Kuwait University - College of Sharia and Islamic Studies.

1: Email: Wadhaalmari7@gmail.com

Abstract:

The Research Idea addresses identifying rank of the term "Good Opinion of a person" of hadith scholars and impact of this term on adjusting and discrediting of narrators. Significance of this research lies in the fact that such term was stated in writings of several early critics. The research problem lies in the impact of this term on weighting judgment of a narrator, subject of dispute, by critics, and accepting or denying its narration. Objective of this research is to identify the level of this term, while identifying its equivalent of the well-known adjustment terms and whether this term relied upon in adjustment of narrators or not. This Research follows the applied approach. One of the most significant outcomes concluded by the research is that the term "Good opinion of a person" is falls into the four renowned adjustment ranks mentioned by scholars.

DOI: 10.34278/aujis.2025.187609

Submitted:	**13 /11 /2024**
Accepted:	**27/1 /2025**
Published:	**1 /6 /2025**

Keywords:
Good, Adjustment, Opinion, Ranks.

©Authors, 2025, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة والسلام على إمام المرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم و على آله و صحبه والتابعين، وبعد :

فإنَّ الناظر في كتب الجرح والتعديل يجد عدداً من المصطلحات النادرة التي يستعملها بعض النقاد، ولذلك قال السخاوي: (فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور والكامل لابن عدي والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها ، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً ، لكان حسناً)[1].

ويقول المعلمي: (القواعد المقرَّرة في مصطلح الحديث منها ما يذكر فيه خلاف ولا يحقق الحق فيها تحقيقًا واضحًا، **و كثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض** التي تختلف في الجزئيات كثيراً؛ وإدراك الحقِّ في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل مع حسن الفهم وصلاح النية)[2].

وقد اخترت لموضوع هذا البحث مصطلح "حسن الرأي فيه" ، إذ إنّه قد وجد بكثرة في كلام علماء النقد الحديثي، فأردت تتبُّع هذا المصطلح و بيان مرتبته من مراتب التعديل عند من استعمله من النقاد، وأثره في الحكم على الراوي، إذ يؤدّي الفهم الخاطئ لكلام النقاد إلى تقديم التعديل على الجرح ، فيترتب على ذلك تصحيح مرويات بعض الرواة ممن يكون الأولى فيهم الجرح ، وهذا التتبع ليس على سبيل حصر جميع الرواة أو حصر جميع من استعمل هذا المصطلح من النقاد؛ فإنَّ منهج

---

(1) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث*، (مصر: مكتبة السنة، 2003)، ج:2، ص:114.

(2) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، *مجموع آثار المعلمي "المقدمات وما إليها"*، (مكة: دار عالم الفوائد،2012)، ج25، ص:252.

اختصار البحث تمنع ذلك، إنما مقصود البحث بيان مرتبة وأثر هذا المصطلح ضمن مراتب التعديل
المشهورة .

أهمية البحث: جاءت الحاجة إلى هذا البحث لما يأتي:

- ✓ إنني وقفت على مواضع كثيرة أطلق علماء الحديث مصطلح "حسن الرأي فيه" على صنيع النقاد في تعديل الرواة .
- ✓ إنني وقفت على من استعمل مصطلح "حسن الرأي فيه"[1] في الحكم على الرواة في بعض الدراسات المعاصرة .

أسئلة البحث:

- هل مصطلح "حسن الرأي فيه" من عبارات التعديل؟
- ما مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" في مراتب التعديل ؟
- ما أثر مصطلح "حسن الرأي فيه" عند تعارض التعديل مع الجرح؟

أهداف البحث:

- بيان مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" بين مراتب التعديل.

---

(1) استعمل الشيخ شعيب الأرناؤوط هذا المصطلح في مواضع من تحقيقه لعدة كتب، مثل : "مسند الإمام أحمد" و"سنن الترمذي" و"سنن ابن ماجه"، وجاء في كتاب "تحرير تقريب تهذيب" مصطلح (حسَّن الرأي فيه) في 16 موضعًا، و(حسَّن القول فيه) في 9 مواضع، و في أحد المواضع قال صاحبا الكتاب: (ضعفه يحيى بن سعيد، وشعبة، والجوزجاني، وموسى بن هارون، وأبو حاتم الرازي، وابنُ حبان، وابنُ عدي – بعد أن سبر حديثه –، والدارقطني، والساجي، وأبو أحمد الحاكم، وغيرهم. و لكن حَسّن الرأي فيه البخاري، وأحمد بن حنبل، و أبو زرعة الرازي. ووثقه يحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، والعجلي). **قلت:** يلاحظ أنَّ صاحبا الكتاب وضعا مصطلح "حسن الرأي فيه" في مرتبة وسطى بين التضعيف و التوثيق ، كأنَّهما ذهبا إلى أنّه بمنزلة الصدوق ، و هو ما أشارا إليه في أكثر من موضع، قالا : (حسَّن الرأي فيه ... فقال: صدوق). بشار عواد معروف ، شعيب الأرنؤوط ، *تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر*، (بيروت: دار الرسالة، 1997)، ج:2، ص:122. **قلت:** وسيتبيّن من خلال هذا البحث أنَّه لا يقتصر استعمال النقاد لهذا المصطلح على مرتبة الصدوق .

- بيان فائدة هذا المصطلح عند تعارض الجرح مع التعديل.
- ذكر الأسباب التي لأجلها استعمل العلماء مصطلح "حسن الرأي فيه".

الدراسات السابقة:

لم أقف على من بحث في هذه المسألة على وفق اطلاعي.

ما يضيفه البحث:

- هو الأول في دراسة مصطلح "حسن الرأي فيه".
- يسلط الضوء على مرتبة هذا المصطلح في مراتب التعديل.
- بيان أسباب عدول النقاد عن قولهم: "وثّقه فلان" إلى "حسن الرأي فيه".
- بيان فائدة استعمال هذا المصطلح في تراجم الراوة المختلف فيهم .

حدود البحث:

الرواة الذين جاء إطلاق مصطلح "كان فلان حسن الرأي فيه" في تراجمهم، إذ لا تقلُّ الأمثلة في كل مطلب عن ثلاثة أمثلة، وتزيد على ذلك، ولا تبلغ عشر أمثلة، وذلك على وفق منهج البحث الذي يمنع الإطالة.

منهج البحث:

المنهج التطبيقي التحليلي .

خطة البحث :

اقتضى منهج البحث أنْ أقسمه على مقدمة، و خمسة مطالب، و خاتمة.

المطلب الأول: إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "ثقة"

1- أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني[1]:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال الإمام أحمد: (منكرُ الحديث، ضعيفٌ)[2] ، وقال البخاري: (هو ممَّن يحتمل)[3]، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه، ولا يحتجُّ به)[4]، وقال النسائي: (ليس بثقة)[5]، قال ابن حجر: (صدوقٌ، يهِم)[6] .

قلت: يتبيّن من أقوال النقاد أنَّ هذا الراوي ضعيف الحديث، لكنّه ممن يصلح في المتابعات فيتقوى بغيره، ولا يقبل منه ما تفرد به أو خالف .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على هذا الراوي:

قال ابن معين: (ثقة) [7] ، و قال: (ثقة حجة)[8] ، و قال: (ليس به بأس)[9] ، نقل الإمام الذهبي أقوال يحيى بن معين السابقة، فقال: (وجاء عن يحيى بن معين:

---

(1) وهو غير أسامة بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، أبو زيد المدني : قال ابن حجر: (ضعيف من قبل حفظه)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*، (عمان: بيت الافكار الدولية، 2005)، (رقم:315)

(2) عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، (بيروت: دار التراث، 1952)، ج:2، ص:284، رقم: 1031.

(3) ابن عدي، *الكامل في الضعفاء*، ج:1، ص:394، رقم:212.

(4)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:2، ص:384، رقم:1031.

(5)أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكين، (حلب: دار الوعي، 1369)، ص:19، رقم:51.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:70، رقم:317.

(7) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج:3، ص:157.

(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج6، ص:342، رقم:145.

(9) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، ص:66، رقم:118.

أنه ثقة.... وقد روى: عباس، عن يحيى: ثقة، وروى: أحمد بن أبي مريم، عن يحيى: ثقة حجة) ثم قال الذهبي: (فابن معين **حسن الرأي في** أسامة)[1].

قلت: نجد الإمام الذهبي استعمل مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يوازي قول الناقد: "ثقة"، وعدول الذهبي عن قول "وثقه ابن معين" إلى قول "حسن الرأي فيه" فيه إشارة أنّ هذا التوثيق من ابن معين مخالَفٌ بأقوال النقاد في الحكم على الراوي بالضِّعف، فلا يعتمد عليه، بل فيه إشارة إلى تضعيف هذا التوثيق .

2- **أيمن بن نابل، أبو عمران، ويقال: أبو عمرو، المكي:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال علي بن المديني: (كان ثقة، وليس بالقوي)[2]، وقال الإمام أحمد: (صالحُ الحديث)[3]، وقال أبو حاتم: (شيخٌ)[4]، وقال الترمذي: (وهو ثقةٌ عند أهل الحديث)[5]، وقال الدارقطني: (**ليس بالقوي، خالف الناس**)[6]، وقال ابن عدي: (لا بأس به)[7]. وقال ابن حجر: (صدوقٌ يَهِم)[8].

قلت: يتبيّن من أقوال النقاد أنَّ أقلُّ أحوال هذا الراوي أنْ يكون صدوقًا لا بأس به إذا لم يخالف من هو أوثق منه أو يتفرَّد تفردًا منكرًا .

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:6، ص:304، رقم:145.

(2)علي بن عبد الله بن المديني، *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*، (الرياض، مكتبة المعارف، 1983)، ص:145، رقم: 195.

(3)علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، *تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان*، (القاهرة: دار الفاروق الحديثة –دار الكتاب الإسلامي، 1994)، ص:58، رقم:27.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:2، ص:319، رقم:1212.

(5)محمد بن عيسى الترمذي، *الجامع الكبير "سنن الترمذي"*، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، ج:2، ص:239، رقم:903.

(6) علي بن عمر الدارقطني، *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*، (الرياض: مكتبة المعارف، 1984)، ص:187، رقم:286.

(7) عبدالله بن عدي، *الكامل في الضعفاء*، (بيروت: دار الفكر، 1988)، ج:1، ص:434، رقم:243.

(8) ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص:90، رقم:597.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على هذا الراوي:

قال يحيى بن معين: **(ثقة)**[1] .

وقال ابن حبان: (وكان يحيى بن معين **حسن الرأي فيه)**[2] ، و قال الذهبي: (وكان يحيى بن معين **حسن الرأي فيه)**[3].

قلت: تجد الحافظ ابن حبان والإمام الذهبي استعملا مصطلح "حسن الرأي فيه" للإشارة إلى توثيق ابن معين، وهذا يدل على استعمالهم لمصطلح "حسن الرأي فيه" بما يوازي قول الناقد: "ثقة" ، إلا أنَّ عدولهما عن قولهما: "وثقه ابن معين" إلى قولهما: "كان ابن معين حسن الرأي فيه" فيه إشارة إلى أنَّ هذا التوثيق المطلق من يحيى بن معين لا يعتمد عليه، لأنّ الذهبي لا يعدل عن قوله: "ثقة" إلى "قوله: "حسن" إلا لنكتة كما مر في الراوي الأول في هذا المبحث، والحافظ ابن حبان في كتاب "المجروحين" بعد أنَّ نقل تحسين رأي بن معين في الراوي، قال: (والذي عندي تتكُّبُ حديثه عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به)[4] .

3- بقية بن الوليد الحمصي:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال أبو زرعة الرازي: (ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدَّث عن الثقات فهو ثقة)[5]، وقال النسائي: (إذا قال: حدثنا وأخبرنا؛ فهو ثقة)[6] .

---

(1) يحيى بن معين، *تاريخ ابن معين برواية الدوري*، (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979)، ج:3 ، ص:89، رقم:375.

(2) محمد بن حبان، *المجروحين من المحدثين*، (الرياض: دار الصميعي،2007)، ط:2، ج:1، ص:207، رقم:125.

(3) محمد بن أحمد الذهبي ، *سير أعلام النبلاء*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، ط:3، ج:6، ص:309، رقم: 132.

(4) محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين، ج:1، ص:207، رقم:125.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:2، ص:435، رقم:1728 .

(6) محمد بن أحمد الذهبي، *ميزان الاعتدال*، (بيروت: دار الفكر العربي) (د:ت)، ج:1، ص:331، رقم:1250.

وقال ابن عدى: (إذا روى عن أهل الشام؛ فهو ثبت)[1]، وقال ابن حجر: (صدوقٌ، كثيرُ التدليس عن الضعفاء)[2] .

قلت: تبيّن مما سبق أنَّ بقية بن الوليد ثقة إذا روى عن الثقات، وصرّح بالتحديث ولم يعنعن.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال ابن حبان: (وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه، سمعت محمد بن محمود يقول: سمعت الدارمي يقول: قلت ليحيى بن معين: فبقيَّه بن الوليد كيف حديثه؟ فقال: **ثقة...** سمعت إبراهيم بن عبد الواحد القيسي بدمشق يقول سمعت مضر بن محمد الأسدي يقول: سألت يحيى بن معين عن بقية بن الوليد فقال: ثقة إذا حدث عن المعروفين؛ ولكن له مشايخ لا يدرى من هم)، ثم قال ابن حبان: **(ويحيى بن معين أطلق عليه شبهًا بما وصفنا من حاله، فلا يحلُّ أنْ يحتجَّ به إذا انفرد بشيء)** [3].

قلت: تجد ابن حبان قد استعمل مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يوازي قول ابن معين: "ثقة"، ويتبين من عدول ابن حبان عن قول: "وثقه ابن معين" إلى قول: "كان يحيى حسن الرأي فيه" أنّ هذا التوثيق لا يعتمد عليه، بدليل أنّ ابن حبان نقل قولًا أخر عن يحيى بن معين يفيد تقييد هذا التوثيق بروايته عن الثقات لا عن المجهولين وهذا موافق لرأي النقاد في بقية بن الوليد، و يدلُّ على هذا أيضاً أنَّ يحى بن معين سئل عن بقية في موضع آخر، فقال: (إذا حدَّث عن ثقة؛ فليس به بأس)[4] فقيّد التوثيق بروايته عن الثقات، ولم يقل: "ثقة" إنما قال: "لا بأس به"، وهي عند ابن معين تعتبر من المرتبة الثانية من مراتب التوثيق، يدلُّ على ذلك قول ابن أبي خيثمة ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، فلان ضعيف؟، قال يحيى: (إذا قلت

---

(1) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:2، ص:80.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:100، رقم: 734.

(3) ابن حبان، المجروحين، ج:1، ص:230، رقم:159.

(4) يحيى بن معين، *تاريخ ابن معين برواية ابن محرز*، (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1985)، ج:1ص:79.

لك: "لا بأس به": فهو ثقة ، و إذا قلت لك: "هو ضعيف" فليس هو بثقة، لا يكتب حديثه)[1]، علّق العراقي على هذا ، فقال: (و لم يقل ابن معين: إنَّ قولي ليس به بأس كقولي ثقة ، حتى يلزم منه التسوية ، إنما قال: إنَّ من قال فيه هذا ، فهو ثقة ، و للثقة مراتب ، فالتعبير ب"ثقة" أرفع من التعبير ب"لا بأس به"، و إنْ اشتركا في مطلق الثقة)[2].

4- عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال الإمام أحمد: (كان أول أمره متماسكاً. ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء)[3]، وقال أبو زرعة الرازي: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث)[4]، وقال أبو حاتم: (هو صدوق أمين، ما علمته... الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه)[5]، وقال ابن عدي: (وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنَّه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد الكذب)[6]، وقال ابن حجر: (صدوقٌ كثيرُ الغلطِ ، ثبتٌ في كتابه، و كانت فيه غفلة)[7].

قلت: تبين من أقوال النقاد أنّ عبد الله بن صالح كاتب الليث ثقة فيما رواه من كتابه ، وأنّه قد اختلط بأخره، بسبب أحاديث أدخلت عليه .

---

(1) أحمد بن أبي خيثمة، *التاريخ الكبير*، (القاهرة: الفاروق الحديثة، 2006)، ج1، ص:227، رقم:690.

(2) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *تدريب الراوي*، (الرياض: دار طيبة)، ج:1، ص:406.

(3) أحمد بن محمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله*، (الرياض: دار خاني، 2001) ط:2. ج:3، ص:212، رقم:4919.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:5، ص:87، رقم:398.

(5) المصدر نفسه.

(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:4، ص:207، رقم:1015.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:322، رقم:3388.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي:

سئل عنه يحيى بن معين فقال: (ثقةٌ ابن ثقة ابن ثقة)[1]، وقد ذكر الإمام الذهبي هذا الراوي في "الضعفاء" ، ثم قال: (وأما ابن معين فكان **حسن الرأي فيه**)[2].

قلت: تجد الحافظ الذهبي يساوي بين قول يحيى بن معين "ثقة" وبين مصطلح "حسن الرأي فيه"، وفي عدول الذهبي عن قول: "ثقة" إلى "حسن الرأي فيه" إشارة إلى عدم الاعتماد على التوثيق المطلق من يحيى بن معين في مقابل من ضعف عبد الله بن صالح بعد اختلاطه في آخر أمره.

5- **عبد الوهاب بن بخت، أبو بكر المكي:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على هذا الراوي: قال أبو زرعة: (ثقة)[3] ، وقال أبو حاتم: (لا بأس به)[4]، وقال النسائي: (ثقة)[5]، وقال ابن حجر: (ثقة)[6].

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي:

قال يحي بن معين: (ثقة)[7].

وقال الحافظ ابن حجر: (كان ابن معين **حسن الرأي فيه**)[8].

قلت: تجد ابن حجر ساوى بين قول ابن معين: "ثقة" و بين مصطلح "حسن الرأي فيه"، وهذا الراوي أغلب النقاد على توثيقه كما سبق في ذكر أقوالهم .

---

(1)الخطيب أحمد بن علي البغدادي، *تاريخ بغداد*، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002)، ج:4، ص:212، رقم:1906.

(2)محمد بن أحمد الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2017)، ج1، ص:593، رقم:2406.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:6، ص:96، رقم: 360.

(4) المصدر نفسه.

(5) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *تهذيب التهذيب*، (الهند: مطبعة دار المعارف، 1326)، ج:6، ص:444، رقم: 829.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:400 ، رقم:4245.

(7)ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج:3، ص:178، رقم:793.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:6، ص:444، رقم: 829.

6- محمَّد بن حميد بن حيان الرازي:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: ضعَّفه جداً كلٌّ من البخاري[1] ، والنسائي[2]، ابن عدي[3]، و قال ابن حجر: (حافظٌ[4]، ضعيفٌ)[5].

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال ابن معين: **(ثقة، ليس به بأس)**[6]، وقال ابن حجر: (كان ابن معين **حسن الرَّأي فيه)**[7].

قلت: تجد الحافظ ابن حجر ساوى بين مصطلح "حسن الرأي فيه" وبين قول ابن معين: "ثقة" ، لكن قد بين أبو حاتم الرازي أنَّ هذا التوثيق لا يعتمد عليه لأجل أنَّ ابن معين لم يعرف هذا الراوي حقَّ المعرفة، قال أبو حاتم الرازي: (سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أنْ يظهر منه ما ظهر، فقال: أيُّ شيء تنقمون منه؟ فقلت: يكون في كتابِه شيءٌ فنقول ليس هذا هكذا، إنَّما هو كذا و كذا، فيأخذ القلم فيغيِّره على ما نقول، فقال: بئس هذه الخصلة ، قَدِم علينا بغداد فأخذْنا منْه كتاب يعقوب القمّي ففرَّقنا الأوراق بيننا و معنا أحمد بن حنبل، فسمعناه ولم نر إلّا خيراً)[8].

---

(1) محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، (الرياض: الناشر المتميز، 2019)، ج:1ص: 313، رقم: 167.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:3، ص:60، رقم:682.

(3)ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:6، ص:274، رقم:1759.

(4) قول ابن حجر: "حافظ" قد أطلق هذه اللفظة مقرونة بغيرها من الألفاظ إشارة إلى الحفظ للقرآن، مثاله، قوله: (متروك ، وكان حافظاً). وقوله: (حافظٌ له أوهام)، ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص:57 – 417 ، رقم:155–4979.

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص:457، رقم:839.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:7، ص:323، رقم:1275.

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص:457، رقم:839.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:7، ص:232.

و قد جاء عن بعض العلماء الرواية عن هذا الراوي ، ثمَّ التراجع عن الأخذ عنه ، من ذلك :

- ✓ قال أبو الحسن بن القطان: (**وثَّقه قومٌ** ، و لكنَّه اعتراه بعدُ ما ضَعِّف به، وربما اتِّهم ، و كان أبو زرعة و محمد بن مسلم بن وارة كتبا عنه ، ثمَّ تركا الرواية عنه)[1].
- ✓ قال أبو علي النيسابوري: (قلتُ لابن خزيمة: لو حَدَّثَ الأستاذ عن محمد بن حميد؛ فإنَّ أحمد قد **أحسن الثناء عليه؟** فقال: إنَّه لم يعرفه ، و لو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلًا)[2]. قال صالح بن أحمد: (رأيت أبي بعد ذلك إذا ذُكر ابن حميد **نفض يده**)[3].
- ✓ قال الترمذي: (وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فلم يعرفه، وقال: محمد بن إسحاق سمع من عكرمة، و حين رأيته كان **حسن الرأي في** محمد بن حميد ، ثم ضعَّفه بعد)[4].

قلت: فهؤلاء خمسة (ابن معين، أبو زرعة، و ابن وارة، أحمد، البخاري) أحسنوا الظن في هذا الراوي ، ثمَّ لمّا تبيّن حاله لهم تركوا الرواية عنه .

خلاصة المطلب الأول:

- **خلاصة القول في إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "الثقة":**

الأول: أنَّ النقاد استعملوا مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "ثقة".

---

(1) علي بن محمد بن القطان، بيان الوهم والإيهام، (الرياض: دار طيبة،1997)، ج:4، ص:412.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:9، ص:127، رقم:181.

(3) ابن حبان، المجروحين، ج:2، ص:321، رقم:1005.

(4) الترمذي، سنن الترمذي، ج:3، ص:247، ح:1677.

الثاني: تبيّن من الأمثلة الواردة في هذا المطلب أنَّ ابن معين أطلق لفظ "ثقة" على ستة رواة ، منهم من هو ثقة عند النقاد وهو الراوي في المثال الخامس، وأربعة موصوفون بالصدق المقرون بالضعف، والسادس محكومٌ عليه بالترك عند النقاد .

الثالث: أنَّ النقاد استعملوا مصطلح "حسن الرأي فيه"، بما يساوي قول ابن معين في الراوي: "ثقة"، للإشارة إلى أنّه وقع لابن معين تساهل في التوثيق، لا أنّهم أرادوا الاعتماد على هذا التوثيق، و لو أنهم أرادوا الاعتماد على توثيق ابن معين لما عدلوا عن اللفظ الصريح في التوثيق إلى قولهم: (كان ابن معين حسن الرأي فيه).

الرابع: تبيّن أنَّ يحيى بن معين يقع منه تساهلٌ في توثيق بعض الرواة لخفاء حالهم عليه، بين سبب ذلك المعلمي، فقال: (و كان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً، فرأى تلك الأحاديث مستقيمة، ثمَّ سئِل عن الشيخ؟ وثَّقه، و قد يتَّفق أنْ يكون الشيخ دجّالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، و يكون قد خلَّط قبل ذلك، أو يُخلِّط بعد ذلك ... و هذا يُشعر بأنَّ ابن معين كان ربّما يُطلق كلمة "ثقة" لا يريد بها أكثر من أنَّ الراوي لا يتعمَّد الكذِب)[1] .

الخامس: يترتب على الفهم الخاطئ لهذا المصطلح عند بعض الباحثين توثيق الراوي المجروح، فيترتب على ذلك تصحيح مرويات هؤلاء الرواة بحجة أنَّ النقاد قد اعتمدوا على توثيق ابن معين، و الصحيح أنَّهم نقلوا توثيقه بصيغة تشير إلى التعقب و ليس الموافقة .

(1) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1434)، ط:2، ج:1، ص:115.

المطلب الثاني: إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة لا بأس به – صدوق – محلُّه الصدق

هذه الألفاظ الثلاثة متقاربة في المرتبة من جهة أنّه يحكم على راويها بأنه حسن الحديث؛ ولذلك جمعتها في هذا المطلب، إلا أنّها مع ذلك متفاوتة في القوة؛ فمرتبة "لا بأس به" قريبة من مرتبة "صدوق"، ومرتبة "صدوق" أعلى من مرتبة "محلُّه الصدق" ، وفيما يلي أقوال العلماء في بيان ذلك .

- ✓ مصطلح "صدوق" و "لا بأس به" : و قال ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية من مراتب التعديل: (وإذا قيل له: "صدوق" أو "لا بأس به"؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه)[1].
- ✓ مصطلح "محله الصدق": قال السيوطي: (جعل الذهبي قولهم: "محلُّه الصدق"، مؤخراً عن قولهم: "صدوق" إلى المرتبة التي تليها، و تبعه العراقي؛ لأنَّ "صدوقًا" مبالغة في الصدق، بخلاف "محلُّه الصدق"، فإنَّه دالٌّ على أنَّ صاحبها محلُّه ومرتبته مطلق الصدق)[2].

1- أحمد بن الفرج بن سليمان، أبو عتبة الحمصي:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال ابن عدي: (ليس ممّن يحتج بحديثه أو يتديّن به، إلا أنّه يكتب حديثه)[3]، وقال الإمام الذهبي: (غالب رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قاله ابن عدي، فيروى له مع ضعِفه)[4]، وقال الحافظ ابن حجر: (هو وسط)[5].

---

(1) ابن أبي حاتم ، مقدمة الجرح والتعديل، ج:2، ص: 37.

(2) السيوطي، تدريب الراوي، ج:1، ص:407.

(3) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:1، ص:190، رقم:29.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:12، ص:586، رقم:221.

(5) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*، (بيروت: دار البشائر الإسلامية،2002)، ج:1، ص:128، رقم: 516.

قلت: تبيّن مما سبق أنّ هذا الراوي ضعيف، يصلح في باب المتابعات ولا يحتج به إذا انفرد.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي في" وأثره في الحكم على الراوي: قال أبو حاتم: **(كتبنا عنه،** و محلُّه عندنا محلُّ الصدق)[1]، وقال أبو أحمد الحاكم[2]: (قدم العراق فكتبوا عنه، و أهلها **حسَّنوا الرأي فيه)**[3].

قلت: تجد أبا أحمد الحاكم ساوى بين قول أبي حاتم: "محلُّه الصدق" وبين مصطلح "حسن الرأي فيه"، وأشار بإحسان رأيهم فيه للإستئناس بذلك في الحكم على هذا الراوي لتقوية حاله .

2- **جهير بن يزيد، أبو حفص العبدي البصري:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: هذا الراوي ثقة، وثّقه كلٌّ من ابن معين[4]، وأحمد[5].

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال أبو حاتم الرازي: **(لا بأس به،** قد كان سليمان بن حرب[6] **جيد الرأي فيه)**[7].

وقال أبو زرعة: (لا بأس به)[8].

---

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:1، ص:67، رقم: 124.

(2) أبو أحمد الحاكم: محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (ت378): (محدث خراسان.. ، الحاكم الكبير.... حدث عنه: أبو عبد الله الحاكم – يعني صاحب "المستدرك"). الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج:16، ص: 370، رقم: 267.

(3) ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، ج:1، ص:67، رقم:118.

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج:4، ص:74، رقم:3215.

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد *الله*، ج:2، ص:492، رقم:3246.

(6) سليمان ابن حرب الأزدي الواشحي، البصري: قال ابن حجر: (قاضي مكة ثقة إمام حافظ)، ابن حجر، *تقريب التهذيب*، رقم:2425.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:2، ص: 547، رقم:2278.

(8) المصدر نفسه، ج:2، ص:547، رقم:227.

قلت: أبو حاتم ساوى هنا بين مرتبة "لا بأس به" و بين مصطلح: "جيد الرأي فيه"، ومصطلح "لا بأس به" عند أبي حاتم إذا لم تقرَن بما يدلُّ على الضعف فهي في المرتبة الأولى من مراتب "الصدوق"[1]، فكأنّ أبا حاتم يستشد لتقوية حال الراوي بتجويد. رأي ابن حرب فيه.

سعيد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو الحسن البصري:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي:

قال ابن معين: (ثقة)[2]، وقال ابن المديني: (سمعت يحيى بن سعيد يضعفه جداً)[3]، وقال البخاري: (صدوقٌ حافظ)[4]، وقال أبو حاتم: (ليس به بأس)[5]، وقال النسائي: (ليس بالقوي)[6].

(1) وقد تبيَّن لي أنَّ قول أبي حاتم: (محله الصدق) و (لا بأس به) على ثلاث مراتب: المرتبة الأولى: أنْ تقرن عنده بما يدلُّ على التعديل أو تخلوا مما يدلُّ على التضعيف، مثاله: قوله: (لا بأس، ثقة، صالح)، وقوله: (لا بأس به، هو شيخ صدوق). المرتبة الثانية: أن تقرن بما يدلُّ على أنّه يستانس به في التعديل كما هو الحال مع هذا الراوي الذي أقوم بدراسته، وهذه المرتبة دون المرتبة الأولى، فحديثه حسن ما لم يخالف من هو أولى منه. المرتبة الثالثة: أن تقرن بما يدل على التضعيف، كما هو الحال في المثال التالي ، فيكون بمنزلة الصدوق الذي لديه أوهام كثيرة، ويدخل في هذا ما سأل فيه ابن أبي حاتم والده فقال: (صدوق) فقال: يحتج به؟ فيقول: (لا) ، (ليس محلُّه ذلك)، (يكتب حديثه ولا يحتج به) ، فمثل هؤلاء روايتهم صالحة في المتابعات ولا يقبل منهم ما تفردوا به أو خالفوا فيه الثقات. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8، ص:149 – ج:4، ص:459 – ج:3، ص:205 – ج:5، ص:167.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج:4، ص:184، رقم:3851.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:10، ص:32.

(4) البخاري، التاريخ الكبير، ج:3، ص:372، رقم:1576.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:4، ص:21.

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص:53، رقم:275.

وقال ابن عدي: (هو عندي في جملة من يُنْسب إلى الصِّدق)[1]، وقال ابن حجر: (صدوقٌ له أوهام)[2].

قلت: فالراوي صدوقٌ لا بأس به .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الرواي: وقال أحمد: (ليس به بأس، وكان يحيى بن سعيد لا يستمريه)[3]، وقال ابن القيم: (وأما الإمام أحمد فكان **حسن القول فيه**، قال: "**ليس به بأس**")[4].

قلت: ابن القيم ذكر هذا الراوي وذكر من ضعفه من العلماء، ثم ذكر توثيق من وثقه، ثم استشهد بأنَّ الإمام أحمد كان حسن القول فيه وأنّه قال فيه: "لا بأس به"، وذلك للإستئناس ودفع ما ذكر من أقوال العلماء في تضعيفه، وتجد ابن القيم هنا يساوي بين مصطلح "ليس به بأس" وبين مصطلح "حسن القول فيه".

3- **عبيد الله بن زَحْر الضمري الإفريقي:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال ابن معين: (ليس بشيء)[5].

وقال ابن المديني: (منكر الحديث)[6]، وضعَّفه الإمام أحمد[7]، وقال أبو حاتم: (ليّن الحديث)[8]، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يخطىء)[9].

قلت: فهذا الراوي ضعيف، يستشهد به في المتابعات ولا يقبل منه ما تفرّد به أو خالف.

---

(1) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:3، ص:377، رقم:80.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص226، رقم:2312.

(3) أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية ابنه عبد الله، ج:2، ص:524، رقم3461.

(4) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، *جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام*، (الكويت: دار العروبة، 1987)، ط:2، ص:49.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:5، ص:315، رقم:1499.

(6) المصدر نفسه، ج:5، ص:315، رقم:1499.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:404، رقم:4290.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال الذهبي: (قد أخرج له أرباب "السنن"، و أحمد في "مسنده"، وكان النسائي **حسن الرأى فيه**، ما أخرجه في الضعفاء[1]، بل قال: "**لا بأس به**")[2].

قلت: الذهبي ساوى هنا بين مصطلح "حسن الرأي فيه" وبين قول النسائي: "لا بأس به"، والذهبي استشهد لتقوية حال هذا الراوي الضعيف بأمرين، الأول: بكون أصحاب السنن الثلاثة: أبو داود والترمذي وابن ماجه وكذلك الإمام أحمد قد خرجوا لهذا الراوي ، الثاني: أنَّ النسائي وإن لم يخرج حديث هذا الراوي إلا أنَّه كان حسن الرأي فيه، فالذهبي يريد الاستئناس بهذا التحسين لرفع شأن هذا الراوي الضعيف ليكون صالحاً في المتابعات، وإن كان مع هذا يحكم عليه بالضعف، بدليل أنَّ الذهبي قال في موضع آخر: (مختلفٌ فيه، وهو إلى الضعف أقرب)[3].

4- همّام بن يحيى بن دينار العوذي، أبو عبد الله البصري:

أولًا أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال أبو حاتم: (ثقةٌ صدوقٌ، في حفظه شيء)[4]، قال ابن عدي: (وهمام أشهر وأصدق من أنْ يذكر له حديثٌ منكرٌ أو له حديثٌ منكرٌ، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة، وهو مقدمٌ أيضاً في يحيى بن أبي كثير، وعامةُ ما يرويه مستقيمٌ)[5]، وقال ابن حجر: (ثقةٌ، ربما وهِم)[6].

قلت: أقلُّ أحوال همام بن يحيى أنْ يقال في حقِّه : صدوق .

---

(1) يعني: النسائي، الضعفاء و المتروكين .

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج:3، ص:403 ، ح5359.

(3) محمد بن أحمد الذهبي، *المغني في الضعفاء*، (قطر: إحياء التراث)، ج:2، ص:415، رقم:3922.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:10، ص:108.

(5) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:447، رقم:2047.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:642 ، رقم:7319.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال عبد الرحمن بن مهدي: (همّام عندي **في الصدق** مثل ابن أبي عروبة[1])[2]، وقال ابن المديني: (وكان ابن مهدي **حسن الرأي فيه**)[3]. وسئل الإمام أحمد عن همام، فقال: (كان عبدالرحمن بن مهدى **يرضاه**)[4].

قلت: ترى أنَّ ابن المديني ساوي بين حكم ابن مهدي على همام ب: "**الصدق**" و بين مصطلح "**حسن الرأي فيه**"، و تجد الإمام أحمد يستأنس في الحكم على الراوي عندما سئل عنه بكون ابن مهدي كان يرضاه .

خلاصة المطلب الثاني:

- **خلاصة القول في إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "لا بأس به" – "صدوق" – "محلُّه الصدق" :**

من الأمثلة الخمسة السابقة في هذا المطلب، يتبيّن ما يأتي:

الأول: أنَّ هذا المصطلح يستعمل عند النقاد للإستئناس، وذلك لرفع شأن بعض الرواة ممن لديه أوهام أو جرّحه بعض العلماء لدفع هذا التجريح عنهم، بكون أحد النقاد الكبار قد "حسن الرأي فيه" فلا يظنُّ بهؤلاء الكبار أنْ يحَسِّنوا الرأي في من هو كثير الخطأ أو سيء الحفظ.

الثاني: أنّ هؤلاء الرواة الذن أطلق عليهم مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي لا بأس به" –"صدوق" – "محلُّه الصدق" ليسوا في المرتبة العليا من "الصدق"، بدليل أنّه لم يخل أحدٌ منهم من الجرح .

الثالث: أنّ هؤلاء الرواة إذا خالفوا الثقات يحكم على روايتهم بالشذوذ أو النكارة.

---

(1) سعيد بن أبي عروبة اليشكري، أبو النضر البصري: (ثقة حافظ)، ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:239، رقم:2365.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:9، ص:108، رقم: 457.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:11، ص:67، رقم: 108.

(4) المصدر نفسه.

الرابع: أنَّ الفهم الخاطئ لهذا المصطلح قد يؤدي إلى رفع مرويات هؤلاء الرواة إلى درجة الحسن لذاته مع وجود التفرد أو المخالفة .

المطلب الثالث: إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "لين الحديث" – "ليس بالقوي"

1- عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، أبو سعيد البصري:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال أبو حاتم: (شيخٌ)[1]، وقال الدارقطني: (ليس بالقوي)[2].

قلت: هذا الرواي ليس بالقوي، يكتب حديثه للاعتبار.

ثانيًا: مرتبة "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال ابن عدي: (حدَّث بأشياء لا يتابعه أحدٌ عليه... سمعت إبراهيم بن محمد الجهني يقول: كان موسى بن هارون الحمال[3] **يرضاه، وكان حسن الرأي فيه**)[4].

قلت: ترى ابن عدي بعد أن حكم على الراوي بأنَّه لا يتابع على حديثه ينقل تحسين الرأي عن موسى بن هارون، وعبّر عن هذا التحسين بلفظ آخر في قوله: "**يرضاه**"، فابن عدي يستأنس برأي موسى بن هارون بن موسى لتقوية حال هذا الراوي الضعيف .

---

(1) المصدر نفسه ، ج:5، ص:283، رقم: 1347.

(2) الدارقطني، سؤلات الحاكم للدارقطني، ص:128، رقم: 145.

(3) موسى بن هارون بن عبد الله الحمال: (ت294): (الإمام، الحافظ الكبير، الحجة، الناقد، محدث العراق، أبو عمران البزاز) . الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:12، ص:116، رقم:39.

(4) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:4، ص:319، رقم:1151.

2- **محمد بن سليم الراسبي، أبو هلال البصري:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال النسائي: (ليس بالقوي)[1]، وقال ابن عدي: (وفي بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه، وهو مِمّن يكتب حديثه)[2]، وقال ابن حجر: (صدوقٌ، فيه لين)[3].

قلت: هذا الراوي ليس بالقوي، يكتب حديثه للاعتبار .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال أبو حاتم : (محلُّه الصدّق، لم يكن بذاك المتين، كان سليمان بن حرب **جيد الرأى في** أبى هلال الراسبى)[4].

قلت: تجد أبا حاتم حكم على هذا الراوي بـــ "محلُّه الصدق" المقرون بما يدلُّ على الضعف، ثمَّ نقل تجويد رأي سليمان بن حرب في هذا الراوي، وهذا للإستئناس به في الحكم على الراوي لرفع التضعيف المطلق عنه .

3- **مسيب بن واضح التلمنسي، الحمصي:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال أبو حاتم: (صدوقٌ، كان يخطئ كثيراً)[5] ، وقال الدارقطني: (ضعيفٌ)[6]، وقال ابن عدي: (عامّة ما خالف فيه لا يتعمَّده، بل كان يشبَّه عليه، وهو لا بأس به)[7] .

قلت: فهذا الراوي ضعيفٌ ، يكتب حديثه للاعتبار .

---

(1) أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء و المتروكين، (دمشق: دار الوعي)، ص:90.

(2) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:6، ص:215، رقم:1685.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:537، رقم:5923.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:7، ص:273، رقم:1484.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:8، ص:294، رقم:1355.

(6) الدارقطني، السنن، ج:1 ، ص:136،ح:261 .

(7) المصدر نفسه.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال ابن عدي: (كان النسائي **حسن الرأي فيه**، و يقول: الناس يؤذونا فيه، أي يتكلَّمون فيه)[1].

قلت: ترى ابن عدي هنا يستأنس هنا بحسن رأي النسائي في الحكم على هذا الراوي الضعيف، مع قول النسائي: (يتكلمون فيه)، فقوله: "حسن الرأي فيه" مع علمه بضعف الراوي لا يرفعه إلى مرتبة الصدوق، وإنما يصلح في باب المتابعات.

خلاصة المطلب الثالث:

- **خلاصة القول في إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "صدوق ، يهم":**

تبيّن من الأمثلة الثلاثة السابقة:

الأول: أنَّ النقاد استعملوا مصطلح "حسن الرأي فيه" في بعض الرواة الضعفاء.

الثاني: أنَّ هؤلاء الرواة مع هذا التحسين يحكم على مروايتهم بالضعف، ويكتب حديثهم للإعتبار.

الثالث: يفهم بعض الباحثين فهماً خاطئًا من قولهم: "كان فلان حسن الرأي فيه" ؛ فيظن أنَّ الراوي في مرتبة الصدوق وأنَّ حديثه في مرتبة الحديث الحسن.

الرابع: يعتقد بعض الباحثين أنه قد وقع هنا تعارض الجرح مع التعديل، و لو رجع إلى سياق كلام الناقد لوجد أنَّه مقرون بما يدلُّ على التضعيف .

المطلب الرابع: اطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "مقارب الحديث" عند البخاري

"مقارِبُ الحديث": بكسر الراء: قال السخاري: (معناه: أنَّ حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات)[2] .

(1) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:6، ص:387، رقم:1874.

(2) السخاوي، فتح المغيث، ج:2، ص:119

"مقارَبُ الحديث": بفتح الراء: قال السخاوي: (أي: حديثه يقاربُه حديثُ غيره، فهو على المعتمد بالكسر والفتح، وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوعُ مدحٍ)[1].

وقول البخاري : "مقارِبُ الحديث" بينه الترمذي عندما قال: (ورأيت محمد بن إسماعيل يُقوّي أمرَهُ، ويقول: "هو مُقارِبُ الحديثِ")[2]. علَّق السخاري على كلام الترمذي، فقال: (فانظر إلى قول الترمذي، إنَّ قوله: "مُقارِبُ الحديثِ"، تقويةٌ لأمرِه، وتفَهَّمُه ; فإنَّهُ من المهمِّ الخافي الذي أوضحناه)[3].

1- **عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية البصري:**

أولًا: أقوال النقاد في احكم على الراوي: قال أحمد: (**ليس هو بشيء، شبْهُ المتروكِ**)[4] وقال أبو حاتم: (ضعيفُ الحديث)[5]، وقال أبو زرعة: (هو ليِّنٌ)[6]، وقال النسائي: (متروكُ الحديث)[7]، وقال الدارقطني: (متروك)[8].

قلت: فهذا الراوي ضعيفٌ جداً إن لم يكن متروكًا.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال ابن رجب: (ضعيفٌ جداً، مع أنَّ البخاري **حسَّن الرأي فيه**)[9]، و قال أيضًا: (متروكُ الحديث ، مع أنَّ البخاري **حسن الرأي فيه**)[10].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الترمذي، سنن الترمذي، ج1،ص:273، رقم:199.

(3) السخاوي، فتح المغيث، ج:2، ص:120.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:6، ص:59، رقم:311.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص: 72، رقم:401.

(8) علي بن عمر الدارقطني، *سؤالات البرقاني للدارقطني*، (باكستان: كتب خانه جميلي،1404)،

(9) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية،(1996، ، ج:3، ص:188.

(10) المصدر نفسه، ج:3، ص:369.

قلت: تجد الحافظ ابن رجب ذكر أنَّ البخاري حسَّن الرأي في هذا الراوي المتروك؛ ظنّا منه أنَّ البخاري قد خرّج له في "صحيحه" كما زعم بعض العلماء أن عبد الكريم بن أبي مخارق من رجال "الصحيح"، وقد ردَّ الحافظ ابن حجر هذا التحسين، فقال: (وقد ذكره أبو الوليد الباجي في رجال البخاري من أجل زيادة وقعت في حديث سفيان ابن عيينة عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يتهجد ، قال: "اللهم لك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن ولك الحمد الحديث، أورده البخاري في كتاب التهجد، وقال في آخره: قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية يعني عن طاوس: "ولا حول ولا قوة إلا بالله" ولم يقصد البخاري الاحتجاج به، وإنَّما أورده كما حصل عنده واحتجاجه إنَّما هو بأصل الحديث عن سليمان كعادته في ذلك)[1]، وقال أيضاً: (و ليس لعبد الكريم أبي أمية – وهو ابن أبي المخارق – في "صحيح البخاري" إلا هذا الموضع، و لم يقصد البخاري التخريج له؛ فلأجلِ ذلك لا يعدّونه في رجاله، وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للمسعودي في الاستسقاء.... ومن هنا يعلم أنَّ قول المنذري: "قد استشهد البخاري بعبد الكريم أبي أمية في كتاب التهجد" ليس بجيد ؛ لأنه لم يستشهد به)[2].

قلت: فتبيّن من هذا أنّ قول الحافظ ابن رجب السابق : (أنّ البخاري حسّن الرأي فيه) غير صحيح، فلا يعتمد على هذا التحسين الذي ذكره الحافظ ابن رجب .

2- **عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي:

قلت: سبق ذكر هذا الراوي في المطلب الأول وذكر أقوال العلماء فيه ، و تبيَّن منها أنّ عبد الله بن صالح ثقة فيما رواه من كتابه، وأنّه قد اختلط بأخره، بسبب أحاديث أدخلت عليه .

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج:1، ص:421.

(2) المصدر نفسه، ج:3، ص:5.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال الحافظ ابن حجر: (والجمهور على تضعيفِه، و كان البخاري **حسن الرأي فيه**، إلا أنَّه كان كثيرُ التخليطِ، و البخاري يعرِفُ صحيح حديثه من سقيمِهِ، فلا يغتر بروايته عنه)[1].

وقال ابن حجر في موضعٍ آخر: (لقيه البخاري و أكثر عنه، وليس هو من شرطه في الصحيح، وإنْ كان حديثه **عنده صالحًا**، فإنَّه لم يورد له في كتابه إلا حديثًا واحداً وعلَّق عنه غير ذلك)، ونقل ابن حجر أقوال النقاد في الراوي، ثم قال: (ظاهرُ كلام هؤلاء الأئمة أنَّ حديثَه في الأول كان مستقيماً ثمَّ طرأ عليه فيه تخليطٌ؛ فمقتضى ذلك أنَّ ما يجيء من روايته عن أهلِ الحذق كيحيى ابن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه)، ثم ذكر: (أنَّ الذي يورده من أحاديثه صحيحٌ عنده قد انتقاه من حديثه؛ لكنَّه لا يكون على شرطِهِ الذي هو أعلى شروط الصحة، فلهذا لا يسوقه مساقَ أصل الكتاب)[2].

قلت: تجد الحافظ ابن حجر يطلح مصطلح "حسن الرأي فيه" على صنيع الإمام البخاري في الرواية عن هذا الراوي الذي ضعفه العلماء بعد اختلاطه، ويبيّن أنَّ تحسين رأي البخاري ليس على إطلاقه ، بل الإمام البخاري ينتقي من روايته ما صح منها ووافق فيها الثقات، لا أنّه يحتج بجميع مروياته، فلا يقال: إنَّ البخاري قد حسن الرأي في جميع مروياته وخالف الجمهور في تضعيفه.

3- عمر بن هارون بن يزيد الثقفي، أبو حفص البلخي:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال ابن معين: (ليس بشيء) [3] وقال الإمام أحمد: (لا أروي عنه شيئًا)[4]، وقال أبو حاتم: (هو ضعيف الحديث)[5]،

(1) ابن حجر، لسان الميزان، ج:4، ص:161.
(2) ابن حجر، فتح الباري، ج:1، ص:415.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:6، ص:140، رقم:765 .
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.

وقال النسائي: (متروك الحديث)[1]، وقال ابن حجر: (متروك)[2].

قلت: فهذا الرواي ضعيفٌ جداً حكم عليه بالترك أكثر النقاد .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال الترمذي سمعت محمداً – يعني البخاري – يقول: (عمر بن هارون "**مقارِب الحديث**"، لا أعرِفُ له حديثًا ليس له أصل إلا هذا الحديث[3])، إلى أنْ قال الترمذي: (ورأيته **حسن الرأي فيه**)[4].

قلت: هذا الراوي لم يخرج له البخاري في "صحيحه"، وقول الترمذي أنَّ البخاري "حسن الرأي فيه" قرنها بقوله: "مقارب الحديث"، وسبق في بداية هذا المطلب بيان أنَّ "مقارب الحديث" تعني أنَّ البخاري يقوي أمر الراوي ما قارب فيه أحاديث الثقات، بحيث أنّه يُستأنِس به في المتابعات، لا أنّه يحسّن مروياته إذا انفرد أو خالف .

4- فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي، أبو يحيى المدني:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال يحيى بن معين: (ليس بقوي، ولا يحتج بحديثه)[5]، وقال أبو **حاتم: (ليس بالقوي)**[6]، وقال النسائي: (ليس بالقوي)[7]، وقال ابن حجر: **(صدوقٌ، كثيرُ الخطأ)**[8].

---

(1) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص:84، رقم:475.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:459، رقم: 4979.

(3) يعني الحديث الذي أخرجه الترمذي من طريق عمر بن هارون، عن أسامة بن زيد ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها". الترمذي، سنن الترمذي، ج:4، ص:391، رقم:2762.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:7، ص:501، رقم:839.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:7، ص:84.

(6) المصدر نفسه.

(7) النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص:80.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:448، رقم:5443.

قلت: فهذا الراوي ضعيفٌ يصلح في باب الاعتبار فقط ، لا يقبل منه ما تفرد به أو خالف.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال يحيى القطان: (وهو – وإنْ كان البخاري قد أخرج له – ضعيفٌ ، ممّن عيب عليه الإخراج عنه، وأراه كان **حسن الرأي فيه**)[1].

قلت: تجد يحيى القطان رأى أنَّ إخراج البخاري لهذا الراوي "تحسينٌ للرأي" فيه ، لكن الحافظ ابن حجر بيّن أنَّ هذا ليس على إطلاقه ، إذ قال: (لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق)[2].

فهذا الراوي بمنزلة "مقارب الحديث" عند البخاري، وهو من يكون صالحًا في المتابعات، فلا يقال أنَّ البخاري حسَّن الرأي في جميع مرويات هذا الراوي، بل الإمام البخاري ينتقي من مروياته ما قارب فيه أحاديث الثقات، وكان صالحًا في أبواب المناقب والرقاق مما لا يكون فيه نكارة أو مخالفة للثقات .

5- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، المدني:

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال ابن معين: (ليس هو بشيء)[3]، وقال الإمام أحمد: (**منكرُ الحديث، ليس بشيء**)[4]، وقال أبو حاتم: (ليس بالمتين)[5]، و أبو زرعة: (واهي الحديث، ليس بقوي)[6]. قال ابن حجر: (ضعيفٌ، أفرط من نَسَبه إلى الكذب)[7].

---

(1) ابن القطان، بيان الوهم و الإيهام، ج:4، ص:37.
(2) ابن حجر، فتح الباري، ج:1، ص:435.
(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:7، ص:154.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:7، ص:154.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:515، رقم:5617.

قلت: فالراوي ضعيفٌ ليس بقوي، يصلح للاعتبار فقط .

ثانياً: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال ابن رجب : (كثيرٌ هذا، **يحسِّن البخاري** و الترمذي وغيرهما أمره)[1]، قال ابن حجر: (ضعيفٌ عند الأكثر، **لكنَّ البخارى حسَّن الرأى فيه**)[2]، وقال أيضاً: (وكثير بن عبد الله ضعيفٌ عند الأكثر، لكن البخاري ومن تَبِعَه كالترمذي وابن خزيمة **يقوّون أمره**)[3].

قلت: انظر كيف قال ابن حجر مرة: "حسّن الرأي فيه" ، ومرة قال: "يقوّون أمره" ، بمعنى أنَّ هؤلاء الأئمة العارفين يرفعون حال هذا الراوي الموصوف بالضعف الشديد ، وأنه بمنزلة "مقارب الحديث"، فيصلح في المتابعات إذا لم يخالف أو يروي ما يستنكر عليه .

وهؤلاء الأئمة العارفون – البخاري وابن خزيمة والترمذي – لا يمكن أنْ يظنَّ بهم أنَّهم يأخذون عمَّن هو موصوفٌ بالترك أو الكذب ، وإنما **يقوّون أمر هذا الضعيف** في بعض المرويات و ينتقون من أحاديثه ما قارب فيه أحاديث الثقات .

6- **هلال بن أبي هلال، وهو ابن ميمون بن أبي سويد، أبو ظلال القسملي:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال ابن معين: (ليس بشيء)[4]، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)[5]، وقال النسائي: (ضعيف)[6]، وقال ابن عدي: (عامة ما يروى ما لا يتابعه الثقات عليه)[7].

---

(1) ابن رجب، فتح الباري، ج:8، ص:300.

(2) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار*، (بيروت، دار ابن كثير، 2008) ط:2، ج:2، ص:397.

(3) المصدر نفسه، ج:4، ص:451.

(4) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج:4، ص:100، رقم:3357

(5)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:9، ص:76. رقم:286.

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ج:1، ص:104، رقم:606.

(7) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:7، ص:119، رقم:2036.

قلت: تبيّن من ترجمته أنَّ الراوي ضعيف صالح للاعتبار .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه وأثره في الحكم على الراوي: قال البخاري: **(مقارب الحديث)**[1]، وقال ابن حجر: (وهو ضعيفٌ عند الجميع، إلا أنَّ البخاري قال: "إنَّه مقارب الحديث"، وليس له في "صحيحه" غيرَ هذه المتابعة[2])[3]. وقال الترمذي: سألت محمداً عن أبي ظلال، عن أنس؟ ، فقال: (هو رجلٌ قليلُ الحديث، ليس له كبيرُ شيءٍ، **ورأيتُه حسن الرأي فيه)**[4]، و قال الترمذي: (ورأيت محمد بن إسماعيل **يقوِّي أمرَه**، ويقول: هو "**مقارب الحديث**")[5].

قلت: تبيّن من هذا أنَّ قول الإمام البخاري: "مقارب الحديث" تعني: تقوية حال الراوي المجروح؛ بحيث أنّه يصلح في المتابعات كما هو الحال في أبي ظلال هذا ، فالبخاري لم يذكره في "صحيحه" إلا في متابعة واحدة وهو ما بيّنه الحافظ ابن حجر، وتبيّن من قول الترمذي: (حسن الرأي فيه) مع قوله: (يقوّي أمره) أنَّ المراد من التحسين هنا التقوية لا التحسين الاصطلاحي، فلا يقال: إن البخاري يحكم على روايات هذا الراوي بأنها حسنة .

خلاصة المطلب الرابع:

- **خلاصة القول في إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" بما يساوي مرتبة "مقارب الحديث" عند البخاري:**

تبيّن من الأمثلة الستة السابقة ما يأتي:

---

(1) الترمذي، السنن، ج:1، ص:727، ح586.

(2) يشير ابن حجر إلى قول البخاري: (تابعه ظلال هلال، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) ، البخاري، صحيح البخاري، ج7، ص:116، رقم 5653.

(3) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، (بيروت: دار المعرفة، 1379) ، (د:ت)، ج:10، ص:117.

(4) محمد بن علي الترمذي، *العلل الكبير*، (بيروت: عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية، 1409)، ص: 385.

(5) الترمذي، السنن، ج:1، ص:273، ح199.

الأول: أنّ النقاد استعملوا هذا المصطلح على رواة في منزلة "مقارب الحديث" عند البخاري .

الثاني: مصطلح "مقارب الحديث" عند البخاري يعني: يقارب حديثه حديث الثقات.

الثالث: إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" على صنيع البخاري يعني: أنَّ البخاري يقوي أمر الراوي الضعيف بحيث يكون صالحاً في المتابعات .

الرابع: كل الرواة الستة الذين قال العلماء فيهم: (كان البخاري حسن الرأي فيه) لم يخرِّج لهم البخاري احتجاجاً في "صحيحه"، وخرج عن واحد منهم في المناقب، والثاني في موضع واحد متابعة، والثالث لم يقصد البخاري إخراج حديثه إنما ورد ذكره ضمن إسناد .

الخامس: الفهم الصحيح لمعنى تحسين الرأي في الرواة الضعفاء بمعنى أنَّ البخاري يقوي أمرهم في بعض المرويات فيه رد على من أثار الشبهات حول صحيح البخاري ورواة كتابه .

السادس: يترتب على عدم الفهم الصحيح لهذا المصطلح تصحيح مرويات هؤلاء الراوة بحجَّة أنَّ أحد النقاد قال فيه: "كان البخاري حسن الرأي فيه"، والصحيح أنَّ االبخاري كان ينتقي من مروياته.

المطلب الخامس: إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" على من حكم عليه النقاد بأنّه "متروك".

1- **إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، أبو إسماعيل المدني:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال الإمام البخاري: (منكرُ الحديثِ)[1] ، و قال أبو حاتم: (شيخٌ، ليس بقويٍ، يكتبُ حديثُه ولا يحتجُّ به، منكرُ الحديثِ)[2]، وقال الدارقطني: (متروكٌ)[3]، وقال ابن حجر: (ضعيفٌ)[4].

(1) البخاري، التاريخ الكبير، البخاري، ج:1 ، ص:668، رقم: 872.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:2، ص:82، رقم:196.

(3) الدارقطني، سؤالات البرقاني، ج:1، ص:12، رقم: 22.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:57، رقم: 146.

قلت: الراوي منكر الحديث جداً .

ثانيًا: مرتبة مصطبح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال ابن القيم: (فإنَّ كثيراً من الحفاظ يضعِّفه، و الشافعي **حسَّن الرأي فيه**، ويحتجُّ بحديثه)[1].

قلت: تجد ابن القيم يذكر أنَّ جمهور النّقاد على تضعيف هذا الراوي، مقروناً بتحسين رأي الشافعي فيه، وذلك للرَّد على هذا التحسين وأنّه لا يعتمد عليه، وفي المثال التالي بيان سبب تحسين الشافعي .

2- **إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمي المدنى:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال الإمام أحمد: (لا يكتب حديثُه، ترك الناس حديثَه، كان يروى أحاديث منكرة ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه)[2]، وقال أبو حاتم الرازي: (كذاب متروك الحديث)[3]، وقال النسائي: (متروك الحديث)[4].

قلت: فالروي متروك الحديث.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال أبو الحسن القطان: (وهو من قد علِم ضعفه، و أمور أخر رُمِي بها في دينه، و قد كان من الناس من كان **حسن الرأي فيه**، منهم الشافعي)[5]، و قال ابن القيم: (كان الشافعي **حسن الرأي في** شيخه إبراهيم هذا، لكن قال فيه الإمام أحمد: معتزلي جهمي قدري كل بلاء فيه[6])[7]، و قال ابن حبان: (وأما الشافعي إنَّه كان يجالسه **في حداثته** ، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل

(1) محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، *إغاثة اللهفان*، (الرياض، مكتبة المعارف) (د:ت)، ج1، ص:478.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:2، ص:126، رقم: 390.

(3) المصدر نفسه.

(4) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص:11، رقم:5.

(5) ابن القطان، بيان الوهم و الإيهام، ج:3ص:43.

(6) أحمد، العلل و معرفة الرجال رواية عبد الله، ج:2، ص:535.

(7) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، *زاد المعاد في هدي خير العباد*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، ط:7، ج:1، ص:368.

مصر في آخر عمُره فأخذ يصنِّف الكتب المبسوطة أحتاج إلى الأخبار ولم تكن معه كتبه؛ فأكثر ما أودع الكتب من حفظه، فمن أجلِه ما روى عنه، و**ربما كنّى عنه و لا يسمّيه** في كتبه)[1].

قلت: ابن القيم في المثالين السابقين نقل **تحسين رأي الشافعي** للإشارة إلى الرواية والأخذ عن الشيخ؛ فاستعمال ابن القيم لمصطلح "**حسن الرأي فيه**" فيه إشارة إلى أنّ هذا التحسين مقيد بزمن الرواية؛ وبأنَّ الشافعي يحسن الرأي في شيخه الذي أخذ عنه و أحسن ظنَّه فيه .

3- **أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه بن عبد الرحمن، أبو حذافة السهمي:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال ابن عدي: (حدَّث عن مالك بالموطأ، وحدَّث عن غيره بالبواطيل)[2]، وقال أبو أحمد الحاكم: (متروك)[3]. وقال ابن حجر: (سماعُه للموطأ صحيحٌ، وخلَّط في غيرِه)[4].

قلت: فهذا الراوي ضعيفٌ جداً، إلا في رواية الموطأ فروايته صحيحة.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال الخطيب البغدادي: سألت البرقاني عن أبي حذافة، فقال: (كان الدارقطني **حسن الرأي فيه**، وأمرني أنْ أخرِّج عنه في الصحيح)[5].

قلت: ما نقله الخطيب عن البرقاني من تحسين رأي الدارقطني في هذا الراوي مخالف للثابت عن الدارقطني، فقد قال الخطيب الغدادي أيضاً: قرأت بخطِّ الدارقطني: (أحمد بن إسماعيل أبو حذافة: ضعيف الحديث ، كان مغفلًا ... لا يحتجُّ

(1) ابن حبان، المجروحين، ج:1، ص:104، رقم:16.
(2) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:1، ص: 175، رقم: 15.
(3) المزي، تهذيب الكمال، ج:1، ص:266، رقم:10.
(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:77، رقم:9.
(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:77، رقم:9.

به)[1]، ونقل الذهبي قول الدارقطني: (**ضعيفٌ** ، أدخلت عليه أحاديث في غير الموطأ فرواها)[2].

فما نقله البرقاني من تحسين الدراقطني الرأي في هذا الراوي مردودٌ بما نقله الخطيب البغدادي والإمام الذهبي من تضعيف الدارقطني، فهذا التحسين لا يعتمد عليه ولا يفيد في رفع حال هذا الراوي.

4- **بشار بن موسى الخفاف، أبو عثمان البغدادي:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال يحيى بن معين: (ليس بثقة)[3]، وقال البخاري: (منكرُ الحديث)[4]، وقال أبو حاتم: (يتكلَّمونَ فيه، وينكِرُ عن الثقاتِ)[5]، وقال النسائي: (ليس بثقةٍ)[6]، وقال ابن حجر: (ضعيفٌ، كثيرُ الغلطِ، كثيرُ الحديث)[7].

قلت: الراوي ضعيفٌ جداً .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال الآجري: (سألت أبا داود عنه، فقال: ضعيفٌ، **كان أحمد يكتب حديثه**، وكان **فيه حسن الرأى**، وأنا لا أحدِّث عنه)[8]، وقال ابن المديني: (ما كان ببغدادٍ أصلبُ منه في السُّنَّة، **وما أحسن رأي أبي عبد الله فيه**)[9]. و قال الدارمي: (بلغني أنَّ أحمد

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:4ص:24، رقم:1015.
(2) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:1، ص:83، رقم:299.
(3) يحيى بن معين، *تاريخ ابن معين برواية الدارمي*، (دمشق: دار المأمون)، (د:ت)، ص:81، رقم: 197.
(4) البخاري، التاريخ الكبير، ج:2، ص:547، رقم:1925.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج:2، ص:417، رقم:1650.
(6) النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص:23، رقم:80.
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:96، رقم:674.
(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:7، ص:125، رقم:3560 .
(9) المصدر نفسه، ج:7، ص:122.

حسَّن القول فيه)[1]، وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر بشاراً الخفاف، فقال: (كان معروفًا ، **كان صاحبَ سنَّة)**[2].

قلت: تبيَّن من أقوال العلماء سبب تحسين رأي الإمام أحمد في هذا الراوي، وهو أنّه **كان صاحب سنَّة** ، فهذا تعديل من جهة العدالة، و لعلّ حاله من جهة الضبط خفي على الإمام أحمد، فلا يعتمد على هذا التحسين في رفع حال هذا الراوي الضعيف جداً .

5- **الحسن بن الطيب بن شجاع، أبو علي البلخي، نزيل بغداد:**

أولًا: أقوال العلماء في الحكم على هذا الراوي: قال الدارقطني: (لا يسوي شيئًا؛ لأنَّه حدث بما لم يسمع)[3]، وقال ابن عدى: (كان له عمٌّ يقال له: الحسن بن شجاع[4]، فادَّعى كُتَبَه حيثُ وافق اسمُهُ اسمَهُ)[5]. قال الذهبي: (كذاب)[6].

قلت: فالراوي متروك الحديث .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال البرقاني: كلمت أبا بكر الإسماعيلي[7] في روايته عن الحسن بن الطيب الشجاعي؟ فقال: (**نحن سمعنا منه قديمًا** ، وكان إذ ذاك مستوراً و**كتبه صحاحًا**، وإنّما أفسد أمره

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج:1، ص:441، رقم:812.

(2) المصدر نفسه.

(3) حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي ، *سؤالات حمزة بن يوسف السهمي*، (الرياض: مكتبة المعارف، 1984)، ص:169.

(4) الحسن بن شجاع أبو علي البلخي: (أحد الحفاظ). ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص:145، رقم:1248.

(5) ابن عدي، *الكامل في الضعفاء*، ج:2، ص:344، رقم:477.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:1، ص:501، رقم:1874 .

(7) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني (ت371): (صاحب "الصحيح"، وشيخ الشافعية... صنف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث، عمل "مسند عمر رضي الله عنه" في مجلدتين، و "المستخرج على الصحيح" أربع مجلدات، وغير ذلك، و "معجمه" في مجيليد يكون عن نحو ثلاث مائة شيخ). الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج:16، ص:292، رقم:208.

بأخرة)[1]، وقال البرقاني: (كان الإسماعيلي **حسن الرأي فيه** ، فذكرتُ له أنَّه عند البغداديين ذاهب الحديث، فقال: **لمّا سمعنا منه كان حاله صالحًا**)[2].

قلت: أشار البرقاني إلى عدم الاعتماد على تحسين رأي الإسماعيلي لهذا الراوي المتروك، ولذلك تجده يذكر للإسماعيلي أنّ الراوي "ذاهب الحديث" عند البغداديين وهم أهل معرفة، وتجد الإسماعيلي يردُّ بأنّ تصحيحه لمروياته **مقيَّدٌ** بزمن الرواية؛ فلعلَّ حاله خفي على الإسماعيلي، فهذا التحسينُ مردودٌ بما هو أولى منه من أقوال النقاد الذين حكموا على الراوي بالترك .

6- **خالد بن القاسم المدايني، أبو الهيثم:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على هذا الراوي: قال أحمد: (لا أروي عنه شيئًا)[3]، وقال البخاري: (متروك)[4]، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث)[5]، وقال أبو زرعة: (هو كذاب)[6]، وقال النسائي: (متروك الحديث)[7].

قلت: فالراوي متروك الحديث .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال يعقوب بن شيبة: (خالد المدائني: صاحبُ حديثٍ غير متقنٍ، متروك الحديث، كل أصحابنا مجْمعٌ على تركِه سوى ابن المديني؛ فإنه **كان حسن الرأي فيه**)[8]، علَّق على هذا الكلام الخطيب البغدادي، فقال: (قد حكى محمد بن إسماعيل البخاري أن

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:8، ص:304، رقم:3802.
(2) المصدر نفسه.
(3) أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية عبد الله، ج:3، ص:300، رقم:5335.
(4) البخاري، التاريخ الكبير، ج: 3، ص:167، رقم:573.
(5) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:3 ، ص:347، رقم:1569 .
(6) المصدر نفسه.
(7)النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص:36، رقم:171.
(8) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج9، ص:239، رقم:4356.

عليا أيضا تركه)[1]، وكذلك الحافظ ابن حجر، فقال: (نقل البخاري عن علي أنَّه تركه أيضاً، فقال: تركَهُ علي و الناس[2])[3].

قلت: تجد الخطيب البغدادي والحافظ ابن حجر يشيران إلى تراجع علي بن المديني عن هذا التحسين، وأنَّ المحفوظ عنه أنّه ترك حديثه ، فلا يعتمد على تحسين الرأي في هذا الراوي.

7- **عبد الرحمن بن عثمان بن أبي أمية البكراوي، أبو بحر البصري:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال أحمد: (طرح الناس حديثه)[4]، وقال علي بن المديني: (ذهب حديثه)[5]، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به)[6]. وقال ابن عدي: (هو ممن يكتب حديثه)[7].

قلت: فالراوي ضعيفٌ، ترك بعض النقاد حديثه .

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه وأثره في الحكم على الراوي: قال علي بن المديني: (كان يحيى – يعني ابن سعيد– **حسن الرأي فيه،** ولا أحدِّث عنه بشيء، وكان يحيى ربما كلَّمني فيه، و يقول: كنتم تكتبون عمّن دونه)[8].

قلت: علي بن المديني يشير إلى ردِّ هذا التحسين من يحيى بن سعيد، ولا يعتمد عليه، وكان يحيى يناقش ابن المديني في هذا الراوي لرفع شأنه بقوله: (كنتم تكتبون عمّن هو دونه)؛ فلاحظ أنّ الناقد هنا يعلم ضعف هذا الراوي، فمراده من

---

(1) المصدر نفسه.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، ج:3، ص:590، رقم: 3452.

(3) ابن حجر، لسان الميزان، ج:3، ص:333، رقم:2891.

(4) أحمد، العلل و معرفة الرجال برواية عبد الله، ج:3، ص:101، رقم: 4383.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:5 ، ص:264 ، رقم 1252.

(6) المصدر نفسه

(7) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج5، ص:845، رقم:1123.

(8) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:4، ص:296، رقم:1123.

تحسين الرأي هنا التقوية، بحيث لا يحكم على هذا الراوي بالترك، ومع هذا لم يقبل ابن المديني هذه التوقية ولم يتراجع عن ترك هذا الراوي.

8- **عبد الغفار بن القاسم بن قيس، أبو مريم الأنصاري:**

أولًا: أقوال النقاد في الحكم على الراوي: قال يحيى بن معين: (ليس بشيء)[1]، وقال علي بن المديني: (كان يضع الحديث) ، وقال أبو حاتم الرازي[2]، و قال النسائي[3]، وقال الدراقطني: (متروك)[4]، وقال الذهبي: (ليس بثقة)[5].

قلت: فالراوي متروك الحديث.

ثانيًا: مرتبة مصطلح "حسن الرأي فيه" وأثره في الحكم على الراوي: قال علي بن المديني: (**وكان لشعبة فيه رأي**... ثم ظهر منه رأيٌ رديء في الرفض، فترك حديثه)[6]، وقال أبو حاتم: (كان شعبة **حسن الرأي فيه**، لا يكتب حديثه)[7]، وقال الدارقطني: (متروك، شيخ شعبة، **أثنى عليه شعبة** وخَفِي على شعبة، وبقي بعد شعبة فخلَّط)[8]. وقال أيضًا: (حدَّثَ عنه شعبة، ولعلَّهُ لم يخبره)[9].

قلت: بيّن العلماء أنَّ تحسين شعبة الرأي في شيخه هذا مقيدٌ بالأخذ منه قديمًا قبل تغيُّرِ حاله، فهذا التوثيق غير معتبر **لتقيُّده بزمن الرواية**، ولذلك ردَّ النقاد وحكموا على رأي شعبة بالخطأ.

---

(1) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج:3، ص:266، رقم:1778.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:6، ص:53، رقم:284.

(3) النسائي، الضعفاء و المتروكين، ص:70، رقم:388.

(4) الدارقطني، سؤالات البرقاني للداقطني، ص:46، رقم:316.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج:2، ص:640، رقم:5146.

(6) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج:5، ص:327، رقم:1479.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ج:6، ص:53، رقم:284.

(8) الدارقطني، سؤالات البرقاني للداقطني، ص:46، رقم:316.

(9) الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، الضعفاء *والمتروكين*، (المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية، 1983)، ج:2، ص:163، رقم:353.

خلاصة المطلب الخامس:

- **خلاصة القول في إطلاق مصطلح "حسن الرأي فيه" مقرونًا بسببه وبما يدلُّ على ردِّه:**

تبيّن من الأمثلة الثمانية السابقة:

الأول: أنّه قد ورد في هؤلاء الرواة تعارض تعديل أحد النقاد الكبار مع جرح عامة النقاد.

الثاني: أنّ مصطلح "حسن الرأي فيه" يستعمل للإشارة إلى تعارض تعديل بعض النقاد مع جرح جمهور النقاد، و للإشارة إلى عدم الاعتماد على هذا التعديل المخالف .

الثالث: يستعمل هذا المصطلح عند النقاد مقرونًا بزمن الرواية أو بزمن المعرفة، أو يقرن بحسن ظنِّ الراوي في شيخ من شيوخه كما وقع للإمام الشافعي، و يكون الحكم العام على الرواي مخالفًا لهذا التحسين المقيد بسبب .

الرابع: يقع الخطأ في عدم فهم هذا المصطلح في اعتقاد أنّه قد وقع تعارض التعديل مع الجرح، و قد يستشد بعض الباحثين بقول من قال: "و كان فلان حسن الرأي فيه" لتقوية حال الراوي، مع أنّ الناقد لم يستعمل هذا المصطلح للتقوية إنما استعمله للتعقُّبِ على التعديل .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث فقد توصل الباحث إلى عدة نتائج:

1. إنّ النقاد أطلقوا مصطلح "حسن الرأي فيه" :
   - ✓ على ما يساوي "ثقة" عند يحيى بن معين في **ستة رواة.**
   - ✓ على ما يساوي مرتبة "لا بأس به" ، "صدوق" ، "محلُّه الصدق" في **خمسة رواة،** وذلك للاستئناس والتقوية بهذا التحسين .
   - ✓ على ما يساوي مرتبة "لين الحيث" و"ليس بالقوي" في ثلاثة رواة، وذلك للاستئناس لدفع كثرة الأوهام عنهم.
   - ✓ على ما يساوي "مقارب الحديث" عند البخاري، وتبيّن أنَّ البخاري كان ينتقي أحاديثهم.
   - ✓ على ثمانية رواة محكوم عليهم بالترك مع الإشارة إلى عدم اعتبار هذا التحسين.
2. إنَّ النقاد لا يعدلون عن قولهم: "وثقه فلان" إلى قولهم "حسن الرأي فيه" إلا لنكتة دقيقة .
3. إنَّ مصطلح "حسن الرأي فيه" لا يعدُّ تعديلًا مطلقًا يعتمد عليه، بل فيه إشارة إلى أنَّ هناك قرينة تدلُّ على أنّ تعديل الناقد وقع لسبب من الأسباب.

المصادر والمراجع

❖ **بعد القرآن الكريم.**

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل. دار التراث، 1952.

2. ابن القطان، علي بن محمد. بيان الوهم والإيهام. دار طيبة، 1997.

3. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. زاد المعاد في هدي خير العباد. مؤسسة الرسالة، 1994.

4. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. إغاثة اللهفان. مكتبة المعارف.

5. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام. دار العروبة، 1987.

6. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين برواية الدوري. مركز البحث العلمي، 1979.

7. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين برواية ابن محرز. مجمع اللغة العربية، 1985.

8. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين برواية الدارمي. دار المأمون.أحمد بن أبي خيثمة. التاريخ الكبير. الفاروق الحديثة، 2006.

9. البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح. دار طوق النجاة، 1422.

10. البستي، محمد بن حبان. المجروحين من المحدثين. دار الصميعي،2007 .

11. الترمذي، محمد بن عيسى. الجامع الكبير. دار الغرب الإسلامي، 1998.

12. الترمذي، محمد بن عيسى. العلل الكبير. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، 1409.

13. الجرجاني، عبدالله بن عدي، الكامل في الضعفاء، دار الفكر، 1988.

14. حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي. مكتبة المعارف، 1984.

15. حنبل، أحمد بن محمد. العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله. دار خاني، 2001.

16. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي.تاريخ بغداد. دار الغرب الإسلامي، 2002.
17. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. الضعفاء والمتروكين. مجلة الجامعة الإسلامية، 1983.
18. الدارقطني، علي بن عمر. السنن. مؤسسة الرسالة، 2004.
19. الدارقطني، علي بن عمر. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان. دار الفاروق الحديثة – دار الكتاب الإسلامي، 1994.
20. الدارقطني، علي بن عمر. سؤالات البرقاني للدارقطني. كتب خانه جميلي، 1404.
21. الدارقطني، علي بن عمر. سؤالات الحاكم للدارقطني. مكتبة المعارف، 1984.
22. الدارقطني، علي بن عمر. سؤالات السلمي للدارقطني. مؤسسة الجريسي، 1427.
23. الذهبي، محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال. دار الفكر العربي.
24. الذهبي، محمد بن أحمد. المغني في الضعفاء. إحياء التراث.
25. الذهبي، محمد بن أحمد. ديوان الضعفاء والمتروكين. دار البشائر الإسلامية، 2017.
26. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، 1985.
27. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. فتح المغيث. مكتبة السنة، 2003.
28. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي في تقريب النواوي. دار طيبة.
29. العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر. تقريب التهذيب. دار الافكار الدولية، 2005.
30. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تهذيب التهذيب. دار المعارف، 1326.

31. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. لسان الميزان. دار البشائر الإسلامية، 2002.

32. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار. دار ابن كثير، 2008.

33. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة، 1379.

34. علي بن عبد الله بن المديني. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. مكتبة المعارف، 1404.

35. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. مؤسسة الرسالة، 1980. معروف، بشار عواد. تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر. دار الرسالة، 1997.

36. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى.التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. دار عالم الفوائد، 1434.

37. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. مجموع آثار المعلمي "المقدمات وما إليها". دار عالم الفوائد،2012.

38. النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، دار الوعي، 1369.

References

❖ *After the Holy Quran*

- *Al-Bukhari, Mohammed bin Ismael, Al-Jamea Al-Saheeh, Dar Tawq Al-Najat, 1422 AH.*
- *Al-Basti, Mohammed bin Habban, Al-Majruhin min Al-Muhdithin, Dar Al-Samiei, 2007AD.*
- *Ibn Abi Hatem, Abdulrahman bin Mohammed, Al-Jarh wal Tadeel, Dar Al-Turath, 1952AD.*
- *Ibn Al-Qattan, Ali bin Mohammed, Bayan Al-Wahm wal Iham, Dar Taiba, 1997AD.*
- *Ibn Qayem Al-Jawziya, Mohammed ibn Abi Bakr, Eghathat Al-Lahfan, Dar Al-Maaref.*
- *Ibn Al-Qayem Al-Jawziya, Mohammed ibn Abi Bakr, Zad Al-Mead fi Hadi Khayer Al-Ebad, Al-Risala Publishers, 1994AD.*
- *Ibn Al-Qayem Al-Jawziya, Mohammed ibn Abi Bakr, Jalaa Al-Afham fi Fadhel Al-Salat ala Mohammed Khayer Al-Anam, Dar Al-Orouba, 1987AD.*
- *Ibn Moa'en, Yahya bin Moa'en, Tareek Ibn Moa'en be Rewayat Al-Douri, Scientific Research Center, 1979AD.*
- *Ibn Moaen, Yahya bin Moa'en, Tareek Ibn Moaen be Rewayat Al-Darmi, Dar Al-Mamoun.*
- *Ibn Moa'en, Yahya bin Moaen, Marefat Al-Rejal be Rewayat Ibn Mehrez, Arabic Language Academy, 1985AD.*
- *Al-Tirmizi, Mohammed bin Issa, Al-Jamea Al-Kabeer, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1998AD.*
- *Al-Tirmizi, Mohammed bin Issa, Al-Ellal Al-Kabeer, Alam Al-Kotob, Arabic Renaissance Library, 1409AD.*
- *Hanbal, Ahmed bin Mohammed, Al-Ellal wa Ma'refat Al-Rejal be Rewayat Abdullah, Dar Khani, 2001AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, Fath Al-Bari fe Sharh Saheeh Al-Bukhari, Dar Al-Ma'refa, 1379AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, Tahzeeb Al-Tahzeeb, Dar Al-Ma'aref, 1326AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, Taqreeb Al-Tahzeeb, Dar Al-Afkar Al-Dawliya, 2005AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, Lesan Al-Mezan, Dar Al-Bashaer Al-Islamiya, 2002AD.*
- *Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar, Nataeg Al-Afkar fe Takhreej Ahadeeth Al-Azkar, Dar Ibn Katheer, 2008AD.*

•*Al-Gergani, Abdullah bin Audai, Al-Kamel fel Dho'afaa, Dar Al-Fikr, 1988AD.*
•*Al-Khateeb Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali, Tareekh Baghdad, Dar Al-Gharb Al-Islami, 2002AD.*
•*Al-Darkotni, Ali bin Omar, Al-Sunnan, Al-Risala Publishers, 2004AD.*
•*Al-Darkotni, Ali bin Omar, Soalat Al-Barqani lil Darkotni, Kotob Khanah Jameeli, 1404AD.*
•*Al-Darkotni, Ali bin Omar, So'alat Al-Hakem lil Darkotni, Dar Al-Ma'aref, 1984AD.*
•*Al-Darkotni, Ali bin Omar, So'alat Al-Salmi lil Darkotni, Al-Jeraisi Foundayion, 1427AD.*
•*Al-Zahabi, Mohammed bin Ahmed, Mezan Al-Itedal, Dar Al-Fikr Al-Arabi.*
•*Al-Zahabi, Mohammed bin Ahmed, Diwan Al-Dhua'fa wal Matrokeen, Dar Al-Bashaer Al-Islamiya, 2017AD.*
•*Al-Zahabi, Mohammed bin Ahmed, Seyar A'alam Al-Nobala, Al-Risala Publishers, 1985AD.*
•*Al-Zahabi, Mohammed bin Ahmed, Al-Mughni fel Dhua'fa, Ehya'a Al-Turath.*
•*Al-Sakhawi, Mohammed bin Abdulrahman, Fath Al-Mogheeth, Dar Al-Sunna, 2003AD.*
•*Al-Soyouti, Abdulrhman bin Abi Bakr, Tadreeb Al-Rawi fe Taqreeb Al-Nawawi, Dar Taiba.*
•*Ali bin Al-Madeeni, Soalat Mohammed bin Othman bin Ali Shayba li Ali bin Al-Madeeni, Dar Al-Ma'aref, 1404AD.*
•*Al-Mezzi, Yousef bin Abdulrahman, Tahzeeb Al-Kamal fi Asmaa Al-Rejal, Al-Risala Publishers, 1980AD.*
•*Marouf, Bashar Awwad, Tahreer Taqreeb Al-Tahzeeb lil Hafez ibn Hajar, Dar Al-Risala, 1997AD.*
•*Al-Ma'lami, Abdulrahman bin Yahya, Al-Tankeel bema fe Al-Kawthari min Al-Abateel, Dar Alam Al-Fawaed, 1434AD.*
•*Al-Nasaei, Ahmed bin Shuaib, Al-Dhu'afa wal Matrokeen, Dar Al-Wa'ei, 1369AD.*